



## تقرير الوفد الدولي لتقييم مرحلة ما قبل الانتخابات التشريعية المغربية 2011

الرباط في 26-10-2011

في إطار قانون ملاحظة جديد و تبعا للنقاش الذي دار مع سلطات الحكومة المغربية ذات الصلة، نظم المعهد الديمقراطي الوطني (NDI) مهمة تقييم فترة ما قبل الانتخابات امتدت من 20 إلى 25 أكتوبر كجزء من مهمة المعهد للملاحظة الدولية للانتخابات التشريعية المزمع إجراؤها بالمغرب يوم 25-11-2011. و يروم الوفد من بين ما يرومه إبراز اهتمام المجتمع الدولي المستمر من أجل تعزيز المسلسل و الحكامة الديمقراطيين بالمغرب؛ وتقديم تقييم محايد و دقيق للمحيط السياسي و للتحضيرات الانتخابية مع تعيين المجالات التي تحتاج للتحسين وتقديم توصيات غايتها تحسين نزاهة و شفافية هذه الانتخابات و الإنتخابات المستقبلية.

وقد ضم الوفد الشخصيات التالية : بيدرو شانشيز بيريز كاستخون Pedro Sánchez Pérez-Castejón (اسبانيا)، خبير سياسي عمل كعضو برلماني و عضو في حكومة محلية؛ Francesca Binda (فرنشيسكا بيندا (كندا)، و هي خبيرة في الأحزاب السياسية تعمل حاليا كمديرة مقيمة للمعهد الديمقراطي الوطني في الضفة الغربية وقطاع غزة ؛ و توبا اندريا وونك Tova Andrea Wang (الولايات المتحدة الأمريكية)، خبيرة في مجال الإصلاحات الانتخابية و تعمل حاليا كمستشارة في مجال الديمقراطية ب Demos ؛ و جيفري انكلند Jeffrey England (الولايات المتحدة الأمريكية)، المدير المقيم للمعهد الديمقراطي الوطني بالمغرب.

وأثناء تواجد الوفد بالمغرب التقى بالرباط مع ممثلي الأحزاب السياسية و مسؤولين من وزارة الداخلية و من المجلس الوطني لحقوق الإنسان (CNDH)، و هو هيئة مكلفة بتنسيق عملية اعتماد الملاحظين. كما التقى الوفد مسؤولين حكوميين آخرين و زعماء من المجتمع المدني و مواطنين ملاحظين و وسائل الإعلام و ممثلين للمجتمع الدولي. وقد سافر أعضاء الوفد إلى مدينتي فاس و الدار البيضاء حيث التقوا ب ممثلي السلطات المحلية و مراقبين و مرشحين و زعماء أحزاب سياسية و نشطاء آخرين.

ويعد تقييم مدة ما قبل الانتخابات جزءا من مهمة دولية شاملة لملاحظة الانتخابات. ففي نهاية أكتوبر يهدف المعهد الديمقراطي الوطني أن يبعث إلى عين المكان فريقا من 10 ملاحظين لمدة طويلة يستمرون في ملاحظة مدة ما قبل الانتخابات (بما في ذلك مراجعة لائحة المرشحين، و عملية تسجيلهم و فترة الحملة الانتخابية)، و يوم الاقتراع و الفترة المباشرة بعد الاقتراع عبر كافة أنحاء البلاد. وفضلا عن ذلك، سيزور وفد يتكون من حوالي 30 شخصا المغرب أثناء أسبوع يوم الاقتراع. و سينتشر هذا الوفد عبر البلاد لملاحظة اليوم الأخير من الحملة الانتخابية و عملية الاقتراع و حساب الأصوات و فرزها و إعلان نتائجها.

ولا يهدف الوفد التدخل في المسار الانتخابي أو تقديم تقييم نهائي لسير الانتخابات. فكل أوجه التقييم تمت طبقا للقانون المغربي و للمعايير الدولية لملاحظة الانتخابات المنصوص عليها في إعلان مبادئ الملاحظة

الدولية للانتخابات. حيث تعرض كافة توصيات هذا التقرير في سبيل دعم و تعزيز المسار الإصلاحى الديمقراطى الذى يخوضه المغربى.

و لا يسع المعهد الديمقراطى الوطنى مع وفد ما قبل الانتخابات إلا التعبير عن مدى تقديرهما لحسن الضىافة و انفتاح و صراحة كل أولئك الذين شاركوا فى عملية التقييم. و يرغب الوفد خاصة فى الإعراب عن امتنانه للمجلس الوطنى لحقوق الإنسان على دعوته لملاحظة هذه العملية المهمة.

## ملخص تنفيذى

إن الانتخابات التشريعية المبرمج إجرائها حالياً فى المغرب يوم 25-11-2011 تأتي سنة قبل موعدها القانونى. إذ شهد المغرب هذه السنة احتجاجات شعبية تطلب الزيادة من اقتسام السلطة بين المؤسسات الحكومية و إنهاء حالة الفساد و المحسوبية داخل الطبقة الحاكمة. واستجابة لذلك نظم استفتاء فى شهر يوليوز تمخض عنه إقرار دستور مراجع للبلاد. كما أصدرت مجموعة واسعة من القوانين المنظمة للحملة و للانتخابات بشكل سريع و إن كان بعض هذه القوانين لا زال يحتاج للمراجعة النهائية. ويرى معظم المغربى أن المسار الانتخابى عبارة عن اختبار أول للدستور الجديد و للروح التى سيتم بها تأويله و تنزيله.

ورغم المدة الزمنية القصيرة المخصصة لهذا المسار إلا أن الظرفية الانتخابية لا تخلو من بعض العناصر الإيجابية، خاصة صدور إطار قانونى للملاحظة خاص بالمنظمات المحلية و الدولية، يصوغ حقاً منصوصاً عليه فى الدستور الجديد فى إطار مدونة قانونية. كما أشار معظم الفاعلون إلى أن إدارة الانتخابات على المستوى الوطنى تبدو من الناحية التقنية صحيحة و احترافية. و من جهة أخرى نورد عنصراً يشكل تطوراً إيجابياً آخر من شأنه أن يسهل عملية الاقتراع، يتمثل فى التغيير الحاصل فى تحديد هويات الناخبين (عوض ضرورة تقديم بطاقة ناخب خاصة، يمكن للناخبين حالياً أن يقدموا بطاقة تعريفهم الوطنية). وعلى الرغم من بعض القصور الكامن فى هذه العملية، إلا أن الأحزاب السياسية تعترف أن المواطنين و خاصة فئة الشباب منهم تتوقع من الأحزاب أن تتغير و يعترف زعماءها بالحاجة للتفاعل مع تطلعات المواطنين و همومهم أثناء حملاتهم و من منابرهم.

بيد أن هذه العناصر الإيجابية تتمظهر فى سياق استمرار أزمة الثقة فى المؤسسات السياسية المغربية و فى أنظمة الحكامة. وقد برزت هذه الأزمة فى بداية 2007 عندما وصلت نسبة الاشتراك فى الانتخابات إلى مستوى تاريخى متدنٍ وصل إلى 37% فقط، و استمرت فى شكل احتجاجات شعبية. و يعترف الزعماء عمومهم بخطورة نسبة المشاركة المتدنية و بأن الشعب غير راض عن التطورات الحاصلة حالياً و أن نسبة الاشتراك المتدنية تؤثر بشكل خطير فى شرعية البرلمان الجديد و فى المسار الإصلاحى ذاته. إذ يقول معظم النشطاء و حتى زعماء الأحزاب ذاتهم أن المواطنين لازالوا لا يعتبرون الأحزاب السياسية وسيلة للتغيير، الأمر الذى يزيد من التخوف من العزوف عن هذه الانتخابات. كما يستمر القلق الشديد بشأن حىاد إدارة الانتخابات على المستوى المحلى. فدون وجود تغييرات مهمة فى منظومة انتخابية معقدة مع تقطيع غير مناسب، يبقى من المحتمل أن يعاد انتخاب مشرع مبلقن مرة أخرى كما أن بعض الأحزاب الرئيسية على غرار ما حدث فى الانتخابات السابقة ستكسب مقاعد أقل من مجموع حصتها من الأصوات الشعبية.

أما التحدي الأهم أثناء عملية الانتخابات هذه فيكمن فى ترسيخ الثقة لدى الناخبين و المواطنين بشكل عام فى نزاهة العملية الانتخابية و المؤسسات. وستلقى هذه المهمة على عاتق السلطات الانتخابية التى عليها أن تطبق القوانين التنظيمية ذات الصلة بحىاد و صرامة، و على الأحزاب السياسية التى يتعين عليها أن تبين مدى تجاوبها مع تطلعات الناس فى برامج حملتها و اختيار مرشحها؛ كما يتعين على المجتمع المدني أن يقوم بالمراقبة و المساعدة على استقطاب المواطنين للانخراط فى المسار الانتخابى. وبالنظر للزمن الزمنية المختزلة أكثر من المتوقع لتبهيء الانتخابات، تحتاج السلطات المغربية إلى أن تبين مدى مرونتها من حيث صياغة القوانين و ضمان الوضوح و بدل مجهودات أوسع لتبليغ القواعد و المساطر و الإجراءات.

ولما كان المغاربة يتطلعون لبرلمان جديد و حكومة تنفذ مقتضيات دستور مراجع و تتعامل مع قضايا ذات أهمية حاسمة بالنسبة لهم، فإنهم يحتاجون لمن يطمئنهم إلى إرادة الزعماء السياسيين للتفاعل أكثر و لتحمل المسؤولية.

## سياق الانتخابات

إن تقييمنا كاملا لأي عملية انتخابية يجب أن يأخذ في اعتباره كافة أوجه المسار الانتخابي : الإطار القانوني المنظم للانتخابات و ملاحظتها و الأحزاب السياسية و وسائل الإعلام و المحيط السياسي قبل و أثناء الحملة الانتخابية و إجراءات الاقتراع و حساب الأصوات و فرزها و الإعلان عن نتائجها و آلية رفع الشكايات و التعرضات و حلها و تنفيذ النتائج الانتخابية. يجب أن ينصب التحليل على المعلومات المستقاة في الفترة السابقة للانتخابات و في يوم الاقتراع و في الفترة التي تلي الانتخابات مباشرة.

وفي السياق المغربي المتسم بالإصلاحات الدستورية و الانتخابية الحديثة يتعين على تقييم الانتخابات أن يأخذ في الحسبان المحيط السياسي الذي تم فيه الشروع في الإصلاحات و درجة إمكانية تجاوب المسار الانتخابي مع توقعات و تطلعات المغاربة و كيف سيتم النظر إلى هذا التجاوب. وبالفعل يمكن أن ننظر إلى العملية الانتخابية كأول امتحان للدستور المغربي الجديد و للروح التي سيتم بها تأويله و تنزيله.

وقبل الانتخابات البرلمانية ل2007، و هي أول انتخابات تمت ملاحظتها من قبل وفد دولي مستقل، خاض المغرب عقدا من التغييرات المهمة حيث كانت البلاد تستكشف المزيد من الانفتاح السياسي و الاجتماعي في إطار ملكية مركزية. و بشكل عام فقد أشار تقرير الملاحظة الدولية للمعهد الديمقراطي الوطني في 2007 أن يوم 07 شتنبر و هو يوم الاقتراع لاختيار أعضاء مجلس النواب قد مر بشكل منظم و شفاف. لكن انخفاض نسبة المشاركة (37%) مع نسبة عالية من أوراق الاقتراع الفارغة و المعيبة أو المنازع فيها (19%) كانت كلها مؤشرات على أن المنظومة السياسية المغربية لم تتجاوز بعد تحدي استقطاب الناخبين و كسب ثقتهم في المؤسسات التشريعية و المنتخبين و المرشحين و الأحزاب. ففي الانتخابات الجماعية ل 2009، كانت هناك نسبة مشاركة أقوى (52%) و احترافية أكثر من قبل إدارة الانتخابات مما أعطى مؤشر تم معه تسجيل خطوة إلى الأمام. وفي نفس الوقت كانت هناك نسبة عالية من التعرضات (ما يعادل 8 بالنسبة لكل 100 ناخب) مع أصوات ملغاة مما أشار إلى وجود قضايا لم يتم الحسم فيها بعد. كما أن الانتخابات الغير مباشرة المنعقدة في أكتوبر 2009 لانتخاب ثلث أعضاء مجلس المستشارين أشار إلى المزيد من عدم الرضى بين و داخل الأحزاب السياسية بالإضافة إلى اتهامات التزوير و الانحياز من قبل الإدارة.

عندما قام الجيران التونسيون و المصريون و الليبيون باحتلال الشوارع أثناء الربيع العربي نظم شباب مغاربة تجمعات عبر البلاد بشكل غير مسبوق. حيث خرجت مظاهرات متزامنة إلى الشارع تطالب بالمزيد من اقتسام السلطة و بوضع الحد للفساد و للمحسوبية المتفشية بين الطبقة الحاكمة. و استجابة لحركة 20 فبراير – التي أخذت تسميتها من أول يوم لخروجها للتظاهر – و نظرا لاستمرار مظاهراتها أعلن الملك محمد السادس في يوم 9 مارس عن تشكيل لجنة مكلفة باقتراح تعديلات على الدستور المغربي. و في 01 يوليوز، و بعد مضي أقل من 4 أشهر أعلن عن أن 73% من المغاربة صوتوا في الاستفتاء وأن ما يزيد عن 98% من أصواتهم كانت لصالح الدستور الجديد.

و على الرغم من النتيجة الساحقة لصالح الدستور الجديد شابت هذا الاقتراع أيضا نقاشات مستمرة بين الأحزاب السياسية حول ما إذا كانت التعديلات الدستورية كافية لتفعيل التغيير الحقيقي. إذ أشارت عدة مجموعات لعدة تحسينات بما في ذلك ضمان تعيين وزير أول من الحزب الذي حصل على أكبر عدد من المقاعد البرلمانية و توسيع صلاحيات الوزير الأول لتعيين الموظفين السامين و العمل على إحفاق المناصفة بين الرجل و المرأة و الاعتراف بالأمازيغية كلغة رسمية بإعتبارها لغة السكان الأمازيغيين في البلاد. إلا أن بعض المغاربة عبروا أيضا عن قلقهم من أن فترة حملة الاستفتاء كانت مرة أخرى مثلا لما

يعتبرونه حقلا للعبة غير عادلة لأن مناصري الدستور كانوا يتوفرون على موارد الدولة و المساعدة من السلطة الدينية من أجل الحصول على الموافقة الساحقة على الدستور.

و في منتصف شهر يوليوز، بادرت وزارة الداخلية إلى مناقشات حول تاريخ انتخابات سابقة لأوانها كخطوة ضرورية تالية لإصلاح الدستور. و بعد سلسلة من المشاورات مع الأحزاب السياسية أعلن عن يوم 25 نونبر 2011 يوما للاقتراع. و في نفس الوقت، اتجه اهتمام الأحزاب السياسية و المجتمع المدني و أطراف أخرى ذات الصلة إلى المراجعة و إلى السعي وراء جعل أصواتها مسموعة علاقة بمجموعة من القوانين الانتخابية المراجعة، بما في ذلك القوانين التنظيمية لمجلس النواب و الأحزاب السياسية و الملاحظة و التقطيع الانتخابي و اللائحة الانتخابية، و التي قدمت كلها لزعماء الأحزاب في شكل مشاريع قوانين من قبل وزارة الداخلية. ففي الوقت الذي تم معه الحصول على اتفاق واسع بشأن الحاجة للانتخابات السابقة لأوانها عوض التاريخ الفعلي المبرمج في شهر أكتوبر 2012، ترك يوم 25 نونبر حيزا زمنيا قصيرا لا يكاد يكفي لمناقشة و مراجعة مختلف التشريعات و التشاور فيها.

غير أن عملية مراجعة التشريعات الانتخابية باتت عملية حاسمة إذ شكلت أول امتحان لما إذا كان البرلمان و الأحزاب قادرون على لعب دور أكبر طبقا لما ينص عليه الدستور الجديد. كما كان محتوى الإطار التشريعي الانتخابي الجديد مهما أيضا فالقرارات المتعلقة بالمنظومة الانتخابية و التقطيع الانتخابي و قانون الأحزاب السياسية و الملاحظة كلها ستحدد ما إذا كانت الانتخابات المقبلة ستتمخض عن برلمان سيبدو مختلفا و يكون قادرا على التصرف بشكل مختلف. و في هذه المرحلة و مع هذا الأمر و ذلك، لازال لم يتم توضيح أو إتمام أو نشر كافة التشريعات و المراسيم أو اللوائح ذات الصلة.

ونناقش فيما يلي أهم أوجه سياق الانتخابات المرتبط بالانتخابات البرلمانية ل 2011 .

**الإطار الانتخابي:** بعد الاستفتاء الدستوري، قدمت وزارة الداخلية لزعماء الأحزاب السياسية نسخا مطبوعة من المجموعة الأولى من مشاريع قوانين مراجعة في منتصف شهر يوليوز و قد ضمت هذه المجموعة قوانين تنظيمية لمجلس النواب و للأحزاب السياسية و قانون الملاحظة. و بعد أن قدمت الوزارة هذه المشاريع القانونية بدأت سلسلة من المشاورات و المناقشات بين الإدارة و الأحزاب السياسية، إذ استطاعت الأحزاب السياسية أن تدلوا بدلوها و تقدم اقتراحاتها حول الإطار القانوني أثناء هذه المدة على الرغم من ضيق الوقت لمراجعة مشاريع القوانين و المساهمة فيها بالنظر لحجم و مدى التشريع.

وقد بدا للمجتمع المدني و لأعضاء الأحزاب و الفاعلين الآخرين أن إصلاح الإطار القانوني يناقش خلف أبواب مغلقة دون ترك أي مجال لمساهمة خارجية. لم يدر نقاش كثير في البرلمان بغرفتيه. بل حضر ما يقل عن ربع أعضاء مجلس النواب في الغرفة الأولى جلسات التصويت على هذه التشريعات. و في الوقت الذي قدمت فيه التشريعات الناتجة عن هذه العملية بعض التغييرات في الإطار الانتخابي، أثارت العملية التشريعية في حد ذاتها القلق و زكت نظرة المواطنين اتجاه الطريقة التي تتخذ بها القرارات كما لو كانت قرارات رجال الأعمال كما جرت العادة.

و تبقي تغييرات 2011 على نفس التمثيلية النسبية و على نظام البقية الواسعة بالنسبة للمقاطعات المتعددة الأعضاء و لللائحة الوطنية الصادرة في 2007.<sup>1</sup>

1 طبقا لقاعدة البقية الواسعة فإن المقاعد توزع على دورتين : أما الدورة الأولى فتمنح المقاعد للأحزاب التي حصلت على الحصة الانتخابية كما تم تحديدها طبقا لطريقة هير Hare إذ تقسم مجموع الأصوات على مجموع المقاعد. و تطرح الحصة من مجموع أصوات الأحزاب. و بعد ذلك فإن كافة الأحزاب التي تتجاوز أصواتها العتبة القانونية تحصل على مقاعد حسب من حصل على أكبر عدد من الأصوات - أو "الباقى الأوسع" إلى أن يتم توزيع كافة المقاعد. المنظومة المغربية منظومة تعتمد على اللائحة المغلقة، و معنى ذلك أن كل حزب يحدد ترتيب المرشحين. أنظر الملحق د من التقرير النهائي للمعهد الديمقراطي الوطني حول الانتخابات التشريعية المغربية، 7 شتنبر 2007.

و لعل العتبة الدنيا للحصول على المقاعد في البرلمان لللائحة المقاطعة ظلت في حدود 6% في حين أن عتبة اللائحة الوطنية قلصت إلى 3% بطلب من الأحزاب الصغرى. و في الوقت الذي استمع فيه المعهد الديمقراطي الوطني لآراء مختلفة حول هذه العتبة، لم يعبر أي ممن التقى بهم المعهد الديمقراطي الوطني عن تقاؤل كبير بشأن عتبتى اللائحتين. إذ أن هذا النظام يفرض بشكل ضمني إلى مشرعين مبلقنين بالنظر لعدد الأحزاب، إذ من غير الممكن الحصول على أكثر من مقعد واحد في مقاطعة واحدة. ولعل تعقد عملية تخصيص الأصوات وكون هذه العملية تفضي إلى نتائج غير متوقعة أمر يبدو أنه يدفع إلى عدم التفاهم و يزرع الريبة والشك في المواطنين و في المسؤولين عن الأحزاب.

**لائحة المترشحين :** إن الاعتراف بالمنافسة بين المرأة و الرجل في الدستور الجديد يعتبر خطوة قوية لضمان مشاركة المرأة في العملية الانتخابية و بشكل أوسع في المجتمع المغربي. فإذا كانت اللائحة الوطنية مخصصة حصريا للنساء منذ أن أدرجت في 2002 بناء على اتفاق غير رسمي بين الأحزاب السياسية، فإن قانون الانتخابات الجديد يرسخ ذلك بالنسبة للنساء. فإذا كان القانون يخصص 60 مقعدا حصريا للنساء في لائحة وطنية منفصلة فإن العديد من النساء الناشطات عبرن عن إحباطهن من هذه النتيجة. فبرفع كل عدد المقاعد، لم يرق القانون إلا برفع تمثيلية المرأة من 9% إلى حوالي 15% في مجلس النواب - وهي ليست المناصفة التي كانت ترغب فيها بعض المنظمات النسائية في بداية الأمر و لم ترقى حتى إلى ثلث أو ربع الحصة التي تم اقتراحها نتيجة لذلك. و فضلا عن هذا و ذلك، كانت معظم النساء ترغبين في أن تخصص التسعين مقعدا المتواجدة في اللائحة الوطنية للنساء حصريا. لكن قانون الانتخابات الجديد ينص أيضا على إدراج 30 مقعدا للشباب الذكور في اللائحة الوطنية<sup>2</sup>.

على الرغم من أن تشجيع الشباب على ولوج الحقل السياسي خطوة إيجابية للتعامل مع العديد من القضايا التي تمت إثارتها أثناء احتجاجات 20 فبراير، إلا أن الجمعيات النسائية تتساءلن مما إذا كان حصر مقاعد الشباب في الذكور يحترم رسالة و روح العمل على الوصول للمنافسة التي يضمنها الدستور.

كما يبدو أن المنظومة الانتخابية تؤثر بشكل واضح على عملية التعيينات الحزبية الداخلية المتعلقة باللائحة المحلية. فمع معرفة أن معظم الأحزاب ستحصل على مقعد واحد بكل دائرة، لا تستطيع الأحزاب السياسية إلا أن تضع أكثر مرشحيها شهرة على رأس اللائحة - وغالبا ما يكون هذا الشخص يتوفر على الإمكانيات المالية و مشهور في الحقل العام . يشكل هذا الأمر معضلة للأحزاب التي ترغب في الاستجابة للطلب الذي يكاد يكون عاما بالنسبة للنشطاء السياسيين و نشطاء المجتمع المدني من أجل التغيير و العمل على تقديم " وجوه جديدة " في المجال السياسي. والذين مع ذلك يتفهمون على أن المنتخبين سلفا في إطار المنظومة السابقة يوجدون في موقع أفضل للحصول على المقعد الوحيد الذي يستطيع الحزب أن يضمه. فإذا كان معظم الناخبين يختارون رمز الحزب، إلا أنه يصوتون على المرشح بالدرجة الأولى، كما يشاع. و يبدو أن هذا الأمر لا زال يضع أمام النساء والشباب حاجزا يحول دون المشاركة في اللوائح الانتخابية و دون تقديم مرشحين جدد.

**التقطيع الانتخابي :** تمت عملية إعادة التقطيع كجزء من مجموعة الإصلاحات الانتخابية. قليلة هي المعلومات المتوفرة حول الطريقة التي تم بها إنجاز هذه العملية و ما إذا كانت هناك مجموعة من المعايير الواضحة التي اقترحت من بعض الأحزاب السياسية قد فعلت. و في واقع الأمر، سمع المعهد الديمقراطي الوطني من مسؤولين من وزارة الداخلية يشرفون على عملية إدارة الانتخابات، عن غياب أي عملية منظمة لتحديد تقطيع الدوائر تعتمد في تقسيمها على عدد السكان. و فضلا عن ذلك يبدو أن عددا من المقاعد و

<sup>2</sup> ستضم الخانات اسمين على التوالي لامرأتين مرشحتين يتبعهما اسم مرشح ذكر. رأس اللائحة يخصص لمرشحة امرأة في حين أن سن المرشحين الذكور على اللائحة لا يجب أن يتجاوز 40 سنة عند وقت الاقتراع. (الفصل 23 مشروع القانون رقم 11-27 المتعلق بمجلس النواب).

الدوائر قد أضيف دون أن تكون لها علاقة بالتغيرات في حجم الساكنة أو في التقسيم الديموغرافي. المعروف فقط أن هناك تنوع كبير في حجم الدوائر الانتخابية في كافة أنحاء البلاد.

لاحظ المعهد الديمقراطي الوطني وجود آراء مختلفة بين الفاعلين السياسيين الذين التقى بهم الوفد بخصوص قضية تقطيع الدوائر. فإذا كان بعضهم خصوصا في الأحزاب الصغيرة قد أشار إلى ميزة التقسيم إلى دوائر انتخابية واسعة بالنسبة للمرشحين و/ أو الأحزاب المتوفرة على الكثير من الموارد (إلى درجة أن بعضهم أعلن أن فقط الأغنياء هم الذين يستطيعون الترشح في هذه الدوائر)، و قد لاحظ الآخرون التمثيلية المفرطة المحتملة للأصوات القروية في العديد من الدوائر الأمر الذي قد يقلب النتائج الانتخابية. و بنفس الدرجة و في الوقت الذي اقترحت فيه الأحزاب الصغرى أن الدوائر الكبرى سيضعف من الناحية الجغرافية الدعم المركز، اعتبرت أحزاب أخرى أن الدوائر الواسعة تحول دون الرشوة و الفساد و شراء الأصوات و تعزز كذلك دور الأحزاب مقابل المترشحين الأفراد.

بيد أنه و بناء على المعلومات الآنية المتوفرة، فإن الاختلافات البارزة في عدد الأصوات الممثلة من قبل العضو المنتخب لم يتم التعامل معها، و إن كانت هذه التباينات من هذه الدرجة ترجح أصوات بعض المواطنين على البعض الآخر. ففي 2007، مثلا، كان مقعد في إقليم ترنيت يمثل 45.373 ناخبا في حين كان مقعد في زاكورة في نفس المنطقة الجغرافية يمثل 66.977 و هو تباين يصل إلى 32%.

إن تأثير حجم دائرة كبير تم اعتباره من قبل مفوضية فينيسيا في 2002 في مدونة الممارسات الجيدة ذات العلاقة بالشؤون الانتخابية : التوجيهات و التقرير التفسيري. حيث نصحت هذه المدونة مع معايير دولية أخرى بأن يكون هناك تباين في حجم ساكنة الدائرة لا يجب أن يتجاوز 15% : " فالتباين المسموح به ... يجب ألا يزيد عن 10% و بالأحرى أن يتجاوز 15% ما عدا في ظروف خاصة (حماية لأقلية مركزة، وللوحدات الإدارية القليلة السكان). و قد ركزت المدونة على أهمية الاعتماد في تقطيع الدوائر و توزيع المقاعد على اعتبارات جغرافية من قبيل العدد الإجمالي للسكان أو عدد الناخبين المسجلين.<sup>3</sup>

و على الرغم من أن التقطيع المغربي للدوائر الانتخابية لازال لم ينشر بعد بأكمله إلا أن التباينات بين بعض الدوائر تتجاوز بكثير هذان الهامشان.

و من شأن الإبقاء على التمثيلية النسبية و على نظام البقية الواسعة و تقطيع الدوائر أن يؤدي مرة أخرى إلى عدم حصول أي حزب على التعددية النسبية في مجلس النواب ، فما بالك الأغلبية. و مع ذلك و ضد مجرى الإرادة الشعبية و روح التمثيلية النسبية، قد تستطيع بعض الأحزاب الكبرى مرة أخرى الحصول على عدد من المقاعد يقل عن مجموع حصتها من الأصوات.

**الأحزاب السياسية :** بالنظر لضيق فترة تهيئ الانتخابات، فإن الأحزاب و بعض التحالفات الحديثة العهد بين الأحزاب لا تزال قيد صياغة استراتيجياتها و رسالة حملتها و منابر عملها. و في انتظار ذلك، تحاول العديد من الأحزاب تعبئة المواطنين لكي يسجلوا في اللوائح الانتخابية بالنظر إلى قلقها الذي اعترفت به بشأن نسبة المشاركة المتدنية. و تعتبر هذه مؤشرات إيجابية. فبناء على الحوارات التي جرت مع ممثلي الأحزاب من مختلف ألوان الطيف السياسي، تعترف الأحزاب بأن المواطنين يتطلعون إلى التغيير من خلال الأحزاب. فعلى الرغم من أن مسألة تجاوب الحملات بشكل خاص مع هذا الطلب مسألة تبقى دائما غير واضحة، إلا أن مسؤولي الأحزاب يعترفون بالحاجة للاستجابة لتطلعات المواطنين و قلقهم في حملتهم و برامجهم. و علاقة بطلب المواطنين للتغيير، تعترف كافة الأحزاب بأن الشباب زخم ديموغرافي مهم يحتاج الانخراط في المسار السياسي و في العمل الحزبي. و بشكل أعم، و على الرغم من التقويمات التي تمت في قانون الأحزاب السياسية المراجع وعلى الرغم من بعض المجهودات التي عبرت عنها الأحزاب لوفد الخبراء، لازالت هناك نظرة سائدة لدى العموم بأن السلوك أو المقاربة التي تعتمدتها معظم الأحزاب لم تتغير

<sup>3</sup> النص الكامل متوفر هنا : <http://www.venice.coe.int/docs/2002/CDL-AD%282002%29023rev-epdf>

بشكل جوهري. إذ أن الناس يشيرون إلى آليات داخلية مغلقة لاختيار المرشحين و إلى الفشل في الإفصاح عن مواقف أو برامج واضحة و إلى الفشل المباشر في دفع المواطنين للانخراط. وفي إطار مسحة متفائلة تعترف معظم الأحزاب بهذه النظرة و التأثير الذي يمكن أن يكون لها على نسبة المشاركة في يوم الاقتراع و تعرب عن رغبتها في التجاوب مع هذه المسألة. و بالنظر للمدة الزمنية المختزلة لهذه الانتخابات يعترف الوفد بأن الأحزاب تحظى بفرصة قليلة للقيام بتساورات مهمة و مكثفة داخل الحزب لاختيار المرشحين.

**تمويل الأحزاب السياسية :** لقد استبشر الوفد خيرا من الإصلاحات المتعلقة بقوانين الأحزاب السياسية و مجلس النواب و المراسيم ذات الصلة التي تعطي المزيد من التنظيم لعملية تمويل الأحزاب و مصاريف المرشحين و جعلها أكثر وضوحا. و تهم هذه الأخيرة توسيع و توضيح تمويل الدولة لعمل الأحزاب و حملاتها مع سقف مصاريف المرشحين و الاقتراحات بتشجيع ترشيح النساء. إلا أن هذه القوانين لا تحد بصراحة من النفقات على المستوى الوطني بالنسبة للأحزاب السياسية في حملاتها. ولعل ضمان تفعيل هذه المقترضات بجدية و إنصاف سيكون حاسما من أجل بناء الثقة في الإطار القانوني و في حياد الدولة. وسيكون المزيد من تحسين و تدقيق الإطار القانوني المتعلق بتمويل الحملات الانتخابية مهما بالنسبة للانتخابات المستقبلية.

**ولوج وسائل الإعلام :** يقدر الوفد فرصة الالتقاء مع الهيئة العليا للتواصل السمعي البصري (HACA) و يشير إلى السمة الفريدة لهذه الوكالة التقنية و التنظيمية في منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا، كما يأخذ بعين الاعتبار الاحترافية التي تبدو بارزة في عمل هذه الهيئة. فلما في حين أنه كان من المحمود التوفر على وسيلة لمراقبة وسائل الإعلام بواسطة وكالة شبه مستقلة و التأكد من أن ولوجية متساوية لوسائل الإعلام العمومية مسألة ينظمها القانون، إلا أن بعض الأحزاب التي التقى بها الوفد يعتقد أن صيغة تخصيص وقت البث مسألة ليست لصالح الأحزاب ذات التمثيلية المحدودة في البرلمان أو التي لا تتوفر على هذه الأخيرة.

كما يشير وفد المعهد الديمقراطي الوطني إلى غياب أي معايير أو صيغ واضحة علاقة بتخصيص زمن التغطية المخولة للأحزاب السياسية. فإذا كانت الهيئة العليا للتواصل السمعي البصري تعترف بأنها مكلفة فقط بتنظيم عملية الولوج لهذه الوسائل بشكل عام، تغيب من جهة أخرى الآليات الكفيلة بأن تضمن للأحزاب السياسية الحصول على تغطية منصفة أثناء "أوقات الذروة" في ساعات المشاهدة أو تضمن التمييز بين مختلف أنواع البرامج المرتبطة بالانتخابات. أما عيب الزمن المخصص فيزداد تفاقما بنقطة ضعف أخرى و هي أن تخصيص حيز زمني منصف يطبق على كامل فترة الحملة و ليس بناء على قاعدة يومية أو أسبوعية. لذلك يمكن أن نتفهم كيف أن الأحزاب الصغيرة تحصل على كل الوقت المخصص لها - و إن كان محدودا سلفا- دفعة واحدة، في نهاية الحملة الانتخابية أثناء فترة من اليوم تكون فيها نسبة المشاهدة ضعيفة.

و فضلا عن ذلك و بما أن تحليل مستوى تغطية الأحزاب السياسية لا يتم الانتهاء منه إلا بعد الانتخابات، يغيب تفعيل قواعد قد تؤثر على مسار الحملات.

**مشاركة الناخبين :** عموما يتعلق القلق الذي يورق معظم الفاعلين الذين التقى بهم الوفد بمستوى مشاركة الناخبين في الانتخابات. إذ ذكر عدة مرات أن تجاوز مستوى 50% من المشاركة كنسبة مرضية لازال يشكل تحديا. و يبدو أن هذا القلق ينبع من تجربة وصلت فيها نسبة المشاركة إلى مستوى تاريخي من التدني بلغ 37% في 2007. كما يغذي هذا القلق الإحساس الذي عبر عنه الكثيرون و هو أن الناس لا يلغون التشجيع من خلال التطورات الحاصلة إلى غاية اليوم. و على الرغم من أن الأغلبية العظمى تعرب عن هذا القلق المتعلق بالتأثير الممكن للنسبة المتدنية للمشاركة في الانتخابات إلا أن ذلك يلقي عدة تفسيرات. فقد قال بعضهم بأن نسبة المشاركة ستحدد مشروعية عملية الإصلاح برمتها بينما قال الآخرون بأنها ستنبت مصداقية البرلمان الجديد و احتمال استمرار عدم الرضى الذي من شأنه أن يزداد استعارا في واقع الأمر. و إن كانت هذه المعلومة من باب التخمين إلا أن هناك تصور منتشر يرى بأن الحملات الانتخابية تعج بالفساد.

فالتصور السلبي حول نزاهة هذه المنظومة قد يؤدي أيضا إلى التشكيك في مدى نجاعة المنظومة السياسية برمتها و من تم يولد عزوف الناخبين.

**إدارة الانتخابات :** طبقا للإطار الانتخابي المراجع، تبقى وزارة الداخلية الهيئة المسؤولة عن إدارة الانتخابات. فيكاد كافة الفاعلين يجمعون على أن إدارة الانتخابات على المستوى الوطني تبقى من الناحية التقنية إدارة احترافية و معقولة. لذلك يتعين أن نلاحظ بأن اللجن الإدارية المكلفة بإصلاح لائحة الناخبين و التي يترأسها الآن قضاة مكلفون بجمع و مراجعة اللوائح الانتخابية، اعتبرت مؤشرا إيجابيا من الأغلبية الساحقة من الأحزاب و المتدخلين. فالغاء بطاقة الناخب الخاصة لصالح استعمال بطاقة التعريف الوطنية تطور إيجابي، إذ سبق و أن حصل غموض بشأن توزيع بطاقات الانتخاب فيما مضى. و بنفس الدرجة تبدل مجهودات للوصول للناخبين لتشجيع المواطنين المكلفين بالانتخاب على التسجيل في لائحة الناخبين من أجل التصويت، مما يشكل مؤشرات مشجعة.

و بينما كان هناك تمييز السلطات المسيرة للانتخابات على المستوى الوطني عن نظيرتها المحلية، إلا أن العديد من الناس الذين التقى بهم المعهد الديمقراطي الوطني لا زالوا يشكون في كون الوزارة ستبقى ملتزمة بحيادها. أما المسؤولون الوزاريون من جهتهم، و الذين التقى بهم الوفد، فيبدو أنهم ينظرون إلى أنفسهم كمنفذين للقانون دون مرونة تروم خلق قواعد و قوانين داعمة أو تأويل الإطار القانوني الذي تكون فيه بعض مكامن الغموض. في حين تبقى القرارات و التفسيرات أمر لا مناص منه أثناء العملية الانتخابية.

كما أن التوفر على لجنة انتخابية مستقلة تحظى بسلطة تفسير و تنظيم الإطار القانوني للانتخابات يحل هذه المعضلة. فوضع هيئات ناخبة مستقلة أصبح سمة مشتركة في الانتخابات عبر كافة أقطار العالم. ففي بعض البلدان تلعب هذه اللجن دورا من أجل نصح وزارة الداخلية بشأن إدارة الانتخابات أو تحل محلها أحيانا في مسؤولية التسيير. فاعتمادا على قدرة هذه اللجن على التصرف كمسير محايد بين الأحزاب السياسية و المرشحين والملاحظين لصالح المواطنين و الهيئات الناخبة المستقلة تستطيع اللجن الانتخابية المستقلة أن تساعد في تعزيز ثقة المواطنين في نزاهة وشفافية العملية هذه.

**لائحة الناخبين :** تعتمد لائحة الناخبين لانتخابات 2011 على سجل الناخبين لسنة 1992 الذي تم تحيينه و تمت مراجعته من فترة لفترة. و قد فتحت وزارة الداخلية عملية تسجيل الناخبين في أواخر شهر شتنبر لتستمر إلى غاية 27 أكتوبر كما عبرت عن الالتزام بإزالة أسماء الأشخاص المتوفين أو الذين لم يعودوا مؤهلين للتصويت و ذلك قبل انتخابات 25 نونبر. و كما تمت الإشارة إلى ذلك، فإن مجهودات الأحزاب للوصول إلى المواطنين و مجهودات السلطات المغربية لتشجيع الناخبين على التسجيل تعتبر مؤشرا إيجابيا.

فالقانون الجديد لتسجيل الناخبين يكلف الوزارة بإزالة الأسماء المسجلة مرتين على اللائحة. و يجب أن تقدم التوضيحات لكي تستعمل المعلومات الأخرى فضلا عن اسم الناخب لتحديد ما إذا كان هذا الأخير مسجل مرتين. كما سيئين من لغة القانون بأن الناخبين الذين سجلوا سلفا للتصويت و الذين لم تتم الإشارة إلى بطاقات تعريفهم الوطنية عند تسجيلهم الحالي يجب أن يسجلوا من جديد للتصويت<sup>4</sup>. يجب أن يتم توضيح هذا الأمر أو تتم معالجته.

أما المعلومات المتعلقة بعملية التحقق من اللائحة أو الطعن عند وجود أي أخطاء أو الرفض، فتنبقى معلومات غير واضحة على غرار المدة الزمنية المخصصة لكل مرحلة من مراحل هذه العملية بما في ذلك الشكايات والطعون. و يعتبر هذا الأمر مشكلة بالنظر للمدة الزمنية القصيرة لهذه الانتخابات بعينها و بالنظر لعدد العطل الوطنية و الدينية التي من شأنها أن تؤثر في إدارة هذه العملية. و حتى إذا كانت الأمور موضحة في

4 النسبة لمقتضيات الفصل 12.2 من الباب الثالث و الفصل 5.4 من الباب الثاني من مشروع القانون رقم 36-11 المتعلق بتجديد و حساب و المعالجة بالحاسوب للوائح الانتخابية العامة النهائية من أجل تحيينها.



القانون، فإن هذه العناصر تبقى غير موضحة للعموم وللأحزاب السياسية؛ إذ أنها ستحد من قدرتها على مراجعة وتسجيل الشكايات المتعلقة بالأخطاء. ومن المتوقع أن يتم نشر اللائحة الأخيرة للناخبين أياما قليلة قبل الانتخابات الأمر الذي قد يدفع إلى غموض محتمل يوم الاقتراع وربما إبعاد بعض الناخبين الشرعيين. أما مجموعات المجتمع المدني والأحزاب السياسية فقد لاحظت بأن هذا الأمر مقلق بشكل خاص بالنظر لما يتطلبه من المرشحين و من الملاحظين المحليين الذين يجب أن يكونوا في لائحة الناخبين للمشاركة في الانتخابات بشكل صحيح.

**شفافية إحصاء الأصوات :** لاحظ المعهد الديمقراطي الوطني أثناء عملية الملاحظة في انتخابات 2007 وجود عدد من القضايا المرتبطة بإحصاء الأصوات بما في ذلك النص على إحراق كافة أوراق الاقتراع الصحيحة مباشرة بعد حساب الأصوات و طريقة التعامل مع الأوراق الغير مستعملة و تبسيط صيغة أوراق الاقتراع من أجل الإحصاء السريع والإفصاح عن النتائج على مستوى مكاتب الاقتراع. لم تبدل مجهودات واضحة للتعامل مع هذه الأمور المقلقة.

**ملاحظة الانتخابات :** لعل إحدى النقاط المميزة للدستور المراجع في المغرب تكمن في ترسيخ هذا الدستور للامتثال للمعايير الدولية المرتبطة بملاحظة العمليات الانتخابية والتي تم إدراجها في مدونة قانونية عملا بتوصية الملاحظين الدوليين في 2007 و ذلك بتشريع أول نص انتخابي<sup>5</sup>.

ويرسم القانون الجديد مقتضيات الملاحظة المستقلة و المحايدة من قبل المؤسسات الوطنية و جمعيات المجتمع المدني و المنظمات الغير حكومية الأجنبية. ويعتبر هذا الأمر بمثابة تطور مهم في الإطار الانتخابي المغربي كما يقدم ضمانة جوهرية للمواطنين و الملاحظين الدوليين.

وإذا كانت لجنة اعتماد ملاحظي الانتخابات قد وضعت في بداية شهر أكتوبر بتنسيق من المجلس الوطني لحقوق الإنسان (CNDH) و إذا كان المجلس الوطني لحقوق الإنسان قد أبان عن الجدية و الاحترافية علاقة بمسؤولياته الانتخابية، إلا أن المقتضيات و المساطر الخاصة باعتماد الملاحظين لم يعلن عنها إلا مرة واحدة بالنص على أجل 10 أيام لتقديم الطلبات. وبناء على المناقشات التي دارت مع المسؤولين و مع مجموعات الملاحظة المحلية فإن معايير الاعتماد تبقى غير واضحة و ربما غير موضوعية. فإذا كان من الممكن تفهم احتياج اللجنة لبعض الوقت للاطلاع و التحقق من الطلبات و معالجة الاعتمادات إلا أن 10 أيام تبقى وقتا قصيرا بالنسبة لعملية التسجيل. وإضافة إلى ذلك ليست هناك أي معلومة متوفرة علاقة بعملية الطعون في حالة رفض اعتماد طلبات المنظمات أو الملاحظين الخاصين كما لا تتوفر معلومات أيضا حول ما إذا كانت الرزنامة الزمنية تسمح بالتعامل في الوقت المناسب مع الطعون. وفضلا عن ذلك، لا يبدو أن هناك مقتضيات تسمح باستبدال الملاحظين الذين قد يصيبهم المرض أو يصبحون غير قادرين على الملاحظة يوم الاقتراع الذي سيكون في غضون شهر واحد بعد انصرام أجل تقديم الطلبات. وأشار المجلس الوطني لحقوق الإنسان في لقاءاته مع الوفد بأنه سيلتزم بصرامة بالقاعدة التي تقضي بعدم إدخال أي تغيير في لائحة الملاحظين الفرديين بعد 28 أكتوبر، الأمر الذي يشكل تحديا كبيرا لمجموعات الملاحظين المحليين و الدوليين على السواء<sup>6</sup>. واعتبارا للأجل القصير و تحدي تفعيل مقتضيات جديدة للغاية، يجب أن تكون المعلومات واضحة في الوقت المناسب و يجب نشرها على أوسع نطاق.

<sup>5</sup> مشروع قانون رقم 30-11 لتحديد شروط و شكليات الملاحظة المستقلة و المحايدة للانتخابات. أنظر أيضا الفصل 11 من دستور المملكة المغربية.

<sup>6</sup> بناء على المعلومات المتوفرة و اعتمادا على نتائج الاعتماد من المنتظر أن يقدم النسيج الجمعي لملاحظي الانتخابات و هو يشكل انتلأفا وطنيا من جمعيات المجتمع المدني التي قامت بملاحظة انتخابات 2002، بتقديم 3000 ملاحظين محليين، و أن يقدم المجلس الوطني لحقوق الإنسان 240 من ملاحظيه الخاصين و أن تقدم مجموعات مختلفة محلية حوالي 400 ملاحظ. أما المجموعات الدولية فقد تضم المعهد الوطني الديمقراطي و الاتحاد الأوروبي و جامعة الدول العربية و آخرين.

وعلى غير المعتاد سمع الوفد عن قلق بعض الأحزاب السياسية و مجموعات المجتمع المدني إزاء العدد الكبير لمكاتب الاقتراع، حوالي 40.000، و إمكانية أن يحول هذا الأمر دون القيام بملاحظة ناجعة. فالتوفر على مكاتب الاقتراع الكثيرة يسهل ولوج الناخبين لعملية التصويت. إذ يتعين أن يحدد كيف تم تخصيص أماكن الاقتراع هذه بالنظر للسكان لكي نصل إلى المزيد من الحقائق.

**حملات توعية الناخبين :** إن مجهودات تحسيس الناخبين و تعبئتهم في سنة 2007 كانت مهمة إذ تبلورت في شكل حملات السلطات الانتخابية و الشراكة المبرمة بين القطاع الخاص و العام التي تصل إلى كافة أنحاء البلاد لتشجيع الناخبين على التسجيل و المشاركة و مجهودات تقديم المعلومات بشأن طريقة التصويت. وليس من الواضح حاليا بالنسبة للوفد مستوى ما بدل من مجهودات لتحسيس الناخبين - و التي من المفروض أن تتم قبل يوم الاقتراع - خاصة على ضوء المدة الزمنية القصيرة المخصصة للتهيئ للانتخابات. لم يسمع الوفد عن أي مبادرات ذات أهمية جارية الانجاز أو قيد التحضير. فتوعية و تحسيس الناخبين بشكل فعال لا يمكن أن تنحصر في يوم الاقتراع. و يبدو أن المعلومات الخاصة بعملية التسجيل قد بنيت بشكل واسع، و المعلومات المتعلقة بالأوجه الأخرى التنظيمية و المسطرية للانتخابات تعتبر مهمة أيضا و ذات صلة بالناخبين و الأحزاب السياسية و الملاحظين. ومرة أخرى وبالنظر للبعد الزمني القصير فإن هناك بعض المقترضات لازالت بالضرورة قيد التحديد. إلا أنه يمكن للسلطات المغربية أن تبني المزيد من الثقة في العملية الانتخابية بالتأكد من أن المعلومات تثبت بطريقة منتظمة وفي الوقت المناسب.

واعتبارا لنسبة الأصوات الملغاة المرتفعة في تجربة 2007 فقد قدمت توصيات من قبل الملاحظين الدوليين لإعادة تصميم ورقة الاقتراع و تجربتها مع الناخبين. وعلى الرغم من هذه التوصية فإن السلطات المكلفة بالانتخابات أشارت بأن أوراق الاقتراع ستظل على ما كانت عليه في تلك الانتخابات، و يبدو أن مناقشة أي تغيير تظل محدودة في أفضل الأحوال. إلا أن هذه النسب تشير إلى أن هناك حاجة حقيقية للناخبين و للمكلفين بالاقتراع لفهم قواعد و مقترضات مسطرة التصويت و بشكل خاص ورقة الاقتراع.

## التوصيات

اعتبارا لروح التعاون الدولي و للقيم الديمقراطية التي نتقاسمها، يعرض الوفد بكل احترام التوصيات التالية:

1. يتعين على السلطات المكلفة بتنسيق الملاحظة واعتماد المنظمات والملاحظين الفرديين أن توضح المعايير والأجال والعناصر الأخرى الغامضة في المقترضات القانونية. يتعين نشر هذه المعلومات على نطاق واسع و في الوقت المناسب و يتعين على المكلفين بمكاتب الاقتراع أن يكونوا على دراية جيدة بحقوق و مسؤوليات الملاحظين. كما يتعين على السلطات أن تبين المرونة إزاء الملاحظين المحليين و الدوليين الذين يتعاملون مع تحديات عملية تتعلق بالانتشار أثناء هذه الفترة الزمنية القصيرة.

2. يتعين على السلطات المغربية أن تفعل بشكل متساو و غير منحاز كافة القواعد المتعلقة بالحملات بما في ذلك منع شراء الأصوات و استعمال الملك العام أو المؤسسات الدينية في الحملات الانتخابية وكذلك المعلومات المتعلقة بمقترضات تمويل الحملة. يتعين على السلطات أن تبدل قسارى جهدها لكي تتم العملية الانتخابية في محيط يتسم بالسلام دون أي عنف أو تخويف.

3. يتعين أن تبدل الجهود من طرف السلطات لكي توضح عناصر الإطار القانوني المتعلق بلوائح الناخبين و أن تضمن أن الناخبين و الأحزاب السياسية و المجتمع المدني يستطيعون الإطلاع على المعلومات و ملفات الشكايات التي يتم البت فيها في الوقت المناسب و بالطريقة الناجعة قبل يوم الاقتراع.

4. يجب أن تكون النتائج النهائية للانتخابات متاحة للعموم مباشرة بعد فرزها بما في ذلك المجموع المتراكم و النتائج التفصيلية لكل مكتب اقتراع.
5. يجب عدم الاستمرار في عملية إحراق أوراق الاقتراع الصحيحة فوراً بعد حساب الأصوات و ذلك على ضوء المعايير الدولية و أفضل الممارسات في مجال حل النزاعات. و بنفس الشكل يتعين على السلطات الانتخابية أن تستمر في مجهوداتها لضمان الحفاظ على حماية أوراق الاقتراع الغير مستعملة.
6. يجب أن يكون المجتمع المدني المغربي ذاته متأكداً من مراقبة عملية الاقتراع بشكل واسع و ليس يوم الاقتراع بل أن يغطي كافة فترة الحملة و أن يبذل مجهوداته لتغطية مناطق خارج المناطق الحضرية.
7. يجب أن تبدل الأحزاب قسارى جهدها لكسب ثقة الناخبين من خلال منابر تجاوبية و مجهودات الوصول إلى الناخبين و الاهتمام بكيفية الرفع من انخراط مشاركين جدد في الحملات و كمرشحين إلى أقصى حد من بين الشباب والنساء.
8. وعلى المدى البعيد، و ربما بالنظر إلى الانتخابات البلدية المبكرة في ربيع 2012، يجب على السلطات المغربية أن تنظر إلى إمكانية مراجعة المنظومة الانتخابية و عملية تقطيع الدوائر لاستهداف المساواة بين الدوائر بناء على معايير دولية معترف بها. كما تتعين مراجعة و توضيح و تعزيز المقترضات المتعلقة بوسائل الإعلام، و قواعد تمويل الحملات و القوانين التنظيمية الأخرى.
9. و بشكل مهم، يجب على مبادرات الإصلاح المستقبلية أن تقدم الوقت و تفسح المجال و الفرصة للمزيد من المشاورات المندمجة و العمومية مع الأحزاب السياسية و المجتمع المدني و المواطنين ذاتهم.

## للاتصال

للمزيد من المعلومات المرجو الاتصال في الرباط ب Susan Stigant برقم + 212 537 671 619/26  
وفي واشنطن ب Andrew Farrand برقم + 1 202 728 5500.